COMMITTEE OF MINISTERS
COMITÉ DES MINISTRES

COUNCIL OF EUROPE
CONSEIL DE L'EUROPE

MINISTERS' DEPUTIES
DÉLÉGUÉS DES MINISTRES

Declarations
Déclarations

Decl(13/02/2019)2

13/02/2019

Declaration by the Committee of Ministers on the financial sustainability of quality journalism in the digital age

Unofficial translation into Arabic

Déclaration du Comité des Ministres concernant la viabilité financière du journalisme de qualité à l'ère du numérique

Traduction non-officielle en arabe

إعلان لجنة الوزراء بشأن الاستدامة المالية لجودة الصحافة في عصر التكنولوجيا الرقمية

© Council of Europe, original English and French versions

Text originated by, and used with the permission of, the Council of Europe. This unofficial translation is published by arrangement with the Council of Europe, but under the sole responsibility of the translator.

* * * * *

© Conseil de l'Europe, versions originales en anglais et français

Le texte original provient du Conseil de l'Europe et est utilisé avec l'accord de celui-ci. Cette traduction est réalisée avec l'autorisation du Conseil de l'Europe mais sous l'unique responsabilité du traducteur.

إعلان لجنة الوزراء بشأن الاستدامة المالية لجودة الصحافة في عصر التكنولوجيا الرقمية

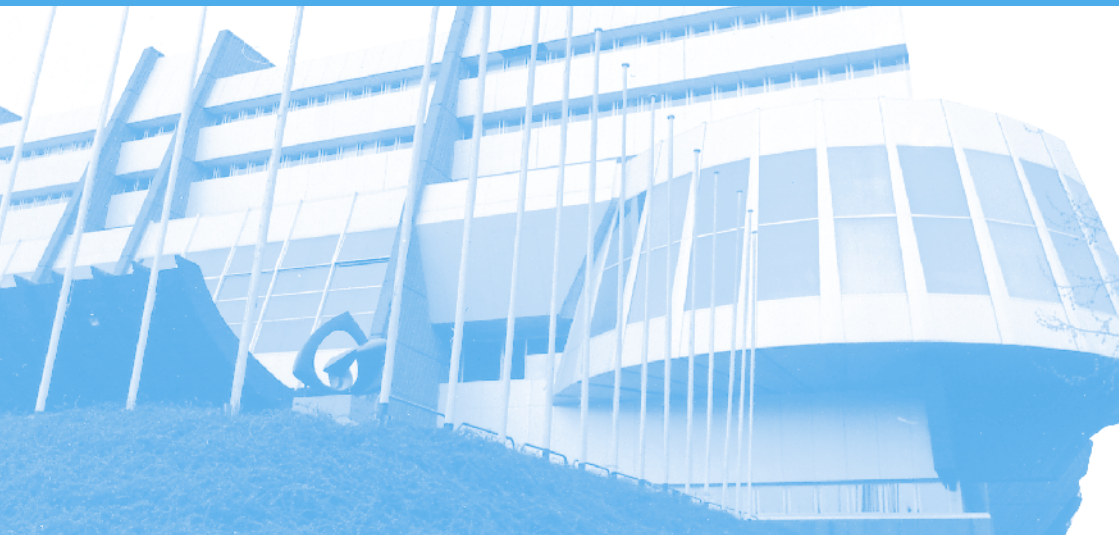

الإعلان 2 (2019/02/13)

COUNCIL OF EUROPE
CONSEIL DE L'EUROPE

إعلان لجنة الوزراء بشأن الاستدامة المالية لجودة الصحافة في عصر التكنولوجيا الرقمية

الإعلان 2 (2019/02/13)

المعتمد من قبل لجنة الوزراء في 13 فبراير/شباط 2019
خلال الاجتماع الـ1337 لنواب الوزراء

مجلس أوروبا

الطبعة الفرنسية

إعلان لجنة الوزراء بشأن الاستدامة المالية لجودة الصحافة في العصر الرقمي

تمت الترجمة والطباعة غير الرسمية في إطار شراكة الجوار لمجلس أوروبا مع المغرب 2018-2021، بدعم من ليختنشتاين والنرويج وإسبانيا

يُسمح باستنساخ النصوص شريطة ذكر العنوان بالكامل والمصدر: مجلس أوروبا

لأي استخدام لأغراض تجارية أو في حالة الترجمة إلى لغة غير رسمية في مجلس أوروبا، يرجى الاتصال بـ Publishing@coe.int.

الغلاف والتخطيط: خدمة إنتاج الوثائق والمنشورات، مجلس أوروبا

© مجلس أوروبا، أغسطس 2020

Édition française :

Déclaration du Comité des Ministres concernant la viabilité financière du journalisme de qualité à l'ère du numérique

Traduction non-officielle et impressions réalisées dans le cadre du Partenariat de Voisinage du Conseil de l'Europe avec le Maroc 2018-2021, avec le soutien du Liechtenstein, de la Norvège et de l'Espagne.

La reproduction des textes est autorisée à condition d'en citer le titre complet ainsi que la source : Conseil de l'Europe.

Pour toute utilisation à des fins commerciales ou dans le cas d'une traduction vers une langue non officielle du Conseil de l'Europe, merci de vous adresser à publishing@coe.int.

Couverture et mise en page : Service de la production des documents et des publications (SPDP), Conseil de l'Europe

© Conseil de l'Europe, aout 2020

فهرس المحتويات

إعلان لجنة الوزراء بشأن الاستدامة المالية لجودة الصحافة في عصر التكنولوجيا الرقمية 5

إعلان لجنة الوزراء بشأن الاستدامة المالية لجودة الصحافة في عصر التكنولوجيا الرقمية

(المعتمد من قبل لجنة الوزراء في 13 فبراير/شباط 2019
خلال الاجتماع الـ1337 لنواب الوزراء)

1. يقتضي المجتمع الديمقراطي مشاركة المواطنين في صنع القرار العام. يفترض ذلك توفر الأفراد على معلومات ذات صلة وذات مصداقية من مصادر متنوعة تمكنهم من تكوين آرائهم والتعبير عنها واتخاذ خيارات مستنيرة بشأن حكومتهم ومجتمعهم. وهكذا، تضطلع وسائل الإعلام المستقلة والمتعددة بدور حيوي كمراقب عام مراقبة يشرف على الشؤون العامة والهياكل والعمليات السياسية على الصعيدين المحلي والوطني. علاوة على ذلك، فإنها تقدم تقارير عن مجموعة واسعة من القضايا الأخرى ذات الاهتمام العام وتوفر منتدى مشتركًا لمناقشة هادفة، داخل وفيما بين كافة المجتمعات المحلية في المجتمع.

2. يعتبر نطاق الحق في حرية التعبير وحرية وسائل الإعلام، كما تكفله المادة 10 من اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية (مجموعة المواثيق الأوروبية رقم 5، «الاتفاقية»)، واسعا ويساهم في تعزيز وحماية مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون التي أسس عليها مجلس أوروبا والتي يلتزم بدعمها. ويعد هذا الحق شرطا مسبقا من أجل بيئة مواتية لجودة الصحافة، التي تخدم وظيفة ديمقراطية مهمة، حيث تعمل الصحافة الجيدة على توسيع نطاق المعلومات المتنوعة والموثوقة والمثيرة للاهتمام والمتاحة في الوقت المناسب للجمهور وتصد الحروب الدعائية والمعلومات المضللة والمعلومات الخاطئة التي يتكاثر انتشارها على وسائل التواصل الاجتماعي على وجه الخصوص.

3. يتم دعم جودة الصحافة من خلال الممارسات الصحفية التي تخدم المصلحة العامة وتستند إلى حسن النية وأخلاقيات المهنة. وتسعى هذه الممارسات، بغض النظر

عما إذا كانت من قبل صحفيين محترفين أو غيرهم من المؤلفين، إلى توفير معلومات دقيقة وموثوقة تتوافق مع مبادئ النزاهة والاستقلالية والشفافية والمساءلة العامة والإنسانية. لذا، ينبغي الاعتراف بالصحافة الملتزمة بهذه المبادئ كمنفعة عامة، من أجل التأكيد على دورها الرئيسي وقيمتها الأساسية بالنسبة للمجتمعات وبغية تشجيع مجموعة واسعة من الفاعلين، بما في ذلك الدول الأعضاء، على توحيد الجهود لضمان تعزيزها ودعمها، عبر الدعم المالي أيضًا.

4. أحدث التطور التكنولوجي في العقود الماضية تغيرًا جذريًا في طريقة إنتاج الأخبار وغيرها من المحتويات الإعلامية وتداولها وتلقيها. الآن، أصبحت الأخبار توزع بشكل مكثف على الإنترنت، حيث تعمل بعض المنصات كوسيط قوي ومع ولوج العديد من الأفراد إلى الأخبار عبر وسائل التواصل الاجتماعي ومحركات البحث وخدمات وموارد مشابهة عبر الإنترنت، وبشكل متزايد عبر الأجهزة والتطبيقات المحمولة.

5. غيرت عملية الرقمنة بدورها الواقع الاقتصادي للصحافة، وعرّضت نموذج عملها التقليدي القائم على إيرادات المبيعات و/أو الإعلانات للخطر، وتسببت في تعطيل قطاع الإعلام. لطالما حفز الاستهلاك الرقمي والنقال المتنامي للأخبار على انخفاض تداول الإعلام المطبوع، وغالبًا ما اقترن ذلك بتراجع في إيرادات الاشتراك. علاوة على ذلك، فإن ولوج أهم المنصات عبر الإنترنت إلى جمهور واسع ووفورات الحجم الكبير المقابلة، بالإضافة إلى نماذج الأعمال التي تعتمد على البيانات وإمكانية المراسلة الشخصية المستهدفة تجعل هذه الجهات الفاعلة جذابة للغاية بالنسبة لقطاع الإعلانات. ونتيجة لذلك، تحول الإنفاق الإعلاني إلى درجة كبيرة جدًا من الشركات الإعلامية التقليدية إلى هذه المنصات الرقمية، مما يكافئ توزيع المحتوى أكثر من إنشائه.

6. تواجه استدامة المنافذ الإعلامية، باعتبارها أكبر المستثمرين في المحتوى الإخباري، خطرا كبيرا، حيث أن إنتاجها كثيف الاستخدام للموارد وباهظ التكلفة لا يحمل قيمة اقتصادية متكافئة أو مكافآت مالية. وقد أدى تراجع صناعة الإعلام والتقليص المصاحب لها إلى انخفاض التغطية الإخبارية، وفقدان هام لمناصب العمل وتدهور ظروف عمل الصحفيين، وكل ذلك يعوق جميع وسائل الإعلام في دورها الرقابي العام، ولكنه يؤثر بشكل خاص على الصحافة الاستقصائية المحلية والعابرة للحدود. فضلا عن ذلك، تعرِّض هذه العوامل الصحفيين لضغوطات من مصادر الأخبار القوية وأرباب عملهم، مما يمس بقدراتهم الاستقصائية ويخلق مناخًا يؤدي إلى الرقابة والرقابة الذاتية على حد

سواء. علاوة على ذلك، ساهم إضعاف الاستدامة في تنامي تركيز ملكية وسائل الإعلام وقد يسفر عن بيئة إخبارية أقل تنوعًا.

7. استجابت بعض وسائل الإعلام لهذه الضغوطات من خلال تغيير ممارساتها الصحفية لإعطاء الأولوية للسرعة والحجم على المادة، وتسخير إمكانيات البيئة الرقمية، بما في ذلك خوارزميات المنصات على الإنترنت، لجذب انتباه الجمهور. وهكذا، بدأت تتطور ثقافة «العناوين الخاطفة للانتباه» (clickbait)، والغرض الرئيسي منها هو جذب الانتباه عن طريق استخدام عناوين مبالغ فيها وعاطفية. ويعطي هذا النوع من التقارير الأفضلية للمحتوى الذي يتم إنتاجه دون إيلاء الاعتبار الكافي للدقة والتحقق من الحقيقة وفصل الحقيقة عن الرأي. فهو يميل إلى الإثارة، مع تأثير سلبي على الجودة الشاملة للصحافة والثقة بها.

8. تظهر منظمات جديدة لتجسير بعض الفجوات التي خلفتها المنافذ الإعلام التقليدية. ومع ذلك، تواجه هذه المنظمات تحديات مماثلة. وتكافح هذه المنظمات أيضا من أجل إيجاد نماذج أعمال مستدامة لصحافة ذات جودة عالية. علاوة على ذلك، في هذا العصر الذي يزداد فيه التشكيك في المؤسسات الديمقراطية، تتعرض وسائل الإعلام إلى تصنيفها كإعلام حزبي أو «مزيف»، حتى عندما تلتزم بمعايير عالية للصحافة. بالإضافة إلى ذلك، يجب على المؤسسات الجديدة في المنظومة البيئة الإعلامية، والتي تفتقر إلى الاعتراف بعلامتها التجارية من قبل نظرائها القائمين، أن تعمل بجد وبطريقة أكثر ابتكارا لكسب ثقة الجماهير المستهدفة.

9. علاوة على ذلك، على الرغم من أن الغرض الصريح لإحداث وسطاء الإنترنت لم يكن بهدف تلبية احتياجات المجتمع من حيث الأخبار، فإن بعض المنصات على الإنترنت أصبحت الموزع الرئيسي للأخبار وتولت تدريجياً وظائف تنظيمية أو شبيهة بالوظائف التحريرية، ومن ثم باتت تصقل تجربة المستخدمين لمهنة الصحافة مع اكتساب قوة عظيمة في الاقتصاد الرقمي. إلا أن تنسيق وترتيب محتواها مدعوم بسياسات غير شفافة – في شكل خوارزميات قد تؤدي إلى غربلة المحتوى على الرغم من كونه قانونيًا – وتستند عملياتها المشخصة لانتقاء الأخبار وتنظيمها وتقديم توصيات بشأنها إلى تفضيلات المستخدمين المعبر عنها أو المستنبطة والمكيفة مع ملفاتهم الشخصية. إلا أن هكذا توصيات، على الرغم من أنها مفيدة لتصفح حجم هائل من المصادر المتاحة، صممت لتحقيق أقصى قدر من المشاركة لدى الجمهور المستهدف ومع إيلاء اهتمام ضعيف

للمصلحة العامة والترويج لمصادر نوعية ومحتوى آخر قد يكون مضللا أو خاطئا. كما أنها تؤثر سلبًا على تنوع تعرض الأفراد للأخبار، مما يعزز خيارات الأفراد ضمن تفضيلاتهم المحددة، وبالتالي قد تساهم في التشتت السياسي والاجتماعي و/أو الثقافي.

10. توفر البيئة الرقمية فرصًا جديدة للتعبير الحر عن الآراء وتنوعها، ولكنها أيضًا عرضة للتلاعب، ونشر المعلومات الكاذبة ورسائل الكراهية. ومن أجل الوفاء بوعدها لتعزيز ثقافة النقاش العام المستنير والمشاركة الفعالة في العملية الديمقراطية، من الأهمية بمكان أن يتم تمكين الأفراد من أجل فهم هذه البيئة والتحديات التي تطرحها. وهذا ما يسمح لهم بالولوج بشكل فعال إلى الأخبار والمعلومات ذات الصلة وذات المصداقية ويجعلهم مدركين لمخاطر المشاركة في المحتوى الخادع أو الخبيث أو الخاطئ بشكل واضح ونشره. تحقيقًا لهذه الغاية، يحتاج الأفراد إلى تطوير مجموعة واسعة من المهارات لاستخدام الوسائط والمعلومات وللوعي بحقوقهم ومسؤولياتهم فيما يتعلق باستخدام الأدوات والتقنيات الرقمية.

11. تستكشف وسائل الإعلام أشكالاً بديلة لتقديم المحتوى من أجل (استعادة) الاهتمام بالصحافة النوعية؛ وتوجيه عائدات الإعلانات إلى صناعتها، بما في ذلك من خلال المحتوى الموسوم بعلامة تجارية أو المشمول برعاية؛ وبغية إنشاء تدفقات جديدة للإيرادات، وتقليل اعتمادها على أي شكل من أشكال التمويل. ولئن كانت التقنيات الرقمية الجديدة تُمكّن من تطوير مقاربات صحفية مبتكرة، فإن الحلول تتنوع من دمج عمليات وسائل الإعلام في شبكات أوسع، وأشكال تنظيمية غير هادفة للربح تدعمها مؤسسات، ونماذج للتمويل قائمة على دفع القراء من قبيل التبرعات والاشتراكات ورسوم العضوية. على الرغم من هذه التدابير، لا يمكن الاستغناء عن مواصلة الاستثمارات المستهدفة في المنظومة الشاملة لوسائل الإعلام لاستعادة والحفاظ على الصحافة التي تجمع بين جودة التحرير، والنزاهة، والاستقلالية ومستوى عالٍ من الأخلاقيات في سياق التنمية التكنولوجية والاقتصادية المستدامة.

12. ينبغي يأخذ دعم الدول والتزامها بتوفير منظومة إعلامية شاملة وتعددية، وفقاً لالتزاماتها الإيجابية بموجب المادة 10 من الاتفاقية، جميع قطاعات وسائل الإعلام وأنواعها بعين الاعتبار، مع مراعاة أغراضها ووظائفها وقدراتها المختلفة ونطاقها الجغرافي. وينبغي أن تتضمن آليات الدعم تدابير لضمان الاستدامة المالية الأساسية لهذه المنظومة الشاملة. وينبغي أن تظل وسائل الإعلام التابعة للقطاع العمومي، باعتبارها ميزة أساسية

للتواصل التعددي ومزود للمحتوى المتنوع وعالي الجودة، في متناول الجميع عبر الإنترنت وكذلك خارج الإنترنت، وينبغي أن تتمتع بتمويل عام مستدام، طبقا لعدد من صكوك مجلس أوروبا، آخرها توصية لجنة الوزراء رقم 1 (2018) (CM/Rec(2018)1) الموجهة إلى الدول الأعضاء بشأن التعددية الإعلامية وشفافية ملكية وسائل الإعلام. بالإضافة إلى ذلك، ثمة حاجة إلى تطوير وتعزيز تدابير السياسة العمومية على المستوى الأوروبي، وكذلك على المستويات المحلية بغية ضمان توفر وسائل الإعلام المجتمعية، وكذلك الأنواع الأخرى من وسائل الإعلام التي تخدم المجتمعات المحلية والقروية، على موارد مالية وقانونية وفضاء للعمل على كافة منصات التوزيع.

وبالنظر إلى ما تقدم، فإن لجنة الوزراء:

- تؤكد أن تهيئة بيئة مواتية لحرية التعبير وحرية الإعلام تفترض مسبقاً وجود ظروف سياسية وقانونية واجتماعية واقتصادية مواتية لصحافة عالية الجودة من أجل المصلحة العامة، مع الاعتراف بأن هكذا صحافة تعتبر مرفقا عموميا وأن لها فوائد كبيرة على الديمقراطية؛
- تنبه الدول الأعضاء إلى أهمية الترويج، من خلال إطار تنظيمي وسياسي تمكيني يعمل على تسهيل اشتغال جميع وسائل الإعلام بدءًا بالأشكال الثابتة إلى الأشكال المبتكرة، والاستدامة المالية طويلة الأجل للصحافة النوعية التي يتم إنتاجها بما يتماشى مع المعايير التحريرية والأخلاقية للمهنة، مع وضع ضمانات فعالة لضمان أن هذا الإطار لا يقيد الاستقلالية التحريرية والتشغيلية لوسائل الإعلام؛
- تعيد تأكيد التزام الدول الأعضاء بضمان تمويل مستقر، ومستدام، وشفاف وملائم لوسائل الإعلام التابعة للخدمة العامة بما يتماشى مع مبادئ ومعايير مجلس أوروبا، ولا سيما توصية لجنة الوزراء رقم 1 (2018)/ (CM/Rec(2018)1) الموجهة إلى الدول الأعضاء بشأن التعددية الإعلامية وشفافية ملكية وسائل الإعلام؛
- تشجع الدول الأعضاء على تضمين مجموعة متنوعة من التدابير في إطاراتها الإعلامية التنظيمية والسياسية. ويمكن أن تشمل تلك التدابير، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

أ) نظام ضريبي مفيد لإنتاج وتوزيع المحتوى الصحفي؛

ب) خطط الدعم المالي للقطاعات الإعلامية إلى جانب وسائل الإعلام التابعة للخدمة العامة، خصوصا بالنسبة لوسائل الإعلام الإقليمية، والمحلية، واللصيقة بالمجتمعات المحلية، وغير الهادفة للربح، مع توفير ضمانات مصاحبة لإدارتها ومراقبتها المستقلتين وللتوزيع العادل وغير التمييزي لهذا الدعم تمشيا مع مبادئ الشفافية والمساءلة ومع معايير مجلس أوروبا؛

ت) تدابير تطوير وسائل الإعلام والصحافة الممولة من خلال مجموعة متنوعة من خطط التمويل بما في ذلك عن طريق الشراكات بين القطاعين العام والخاص والهادفة إلى (1) دعم الصحافة الاستقصائية ، بما في ذلك الصحافة العابرة للحدود، والمشاريع الصحفية المبتكرة، (2) تطوير نماذج أعمال قابلة للتطبيق لفائدة الصحافة اللصيقة بالمجتمعات المحلية والصحفيين المستقلين، (3) دعم انتقال الإصدارات المطبوعة إلى البيئة الرقمية، (4) تطوير الحضور الرقمي للمنافذ الإعلامية الصغيرة، لا سيما وسائل الإعلام المحلية، (5) تطوير المهارات الصحفية وبرامج التكوين/التدريب والتثقيف الإعلامي لغرف الأخبار، (6) تعزيز الأخلاقيات والمبادئ الصحفية من قبيل التحقق من الوقائع أو ترجمة تعدد وجهات النظر الموجودة داخل المجتمع، (7) تشجيع وتعزيز المسارات المهنية في مجال الصحافة، (8) تطوير المهارات المتعلقة بالأعمال التجارية للممارسين الإعلاميين وتكييفها مع الاقتصاد الرقمي، بما في ذلك المهارات ذات الصلة بقياس حجم الجمهور وتحليله، أو (9) دعم تطوير تقنيات جديدة لغرف الأخبار، بالإضافة إلى التمويل وتعزيز بناء القدرات لاستخدام التكنولوجيات القائمة، بناءً على احتياجات غرف الأخبار الفردية واحتياجات جماهيرها؛

ث) إمكانية أن تعمل المنافذ الإعلامية كمنظمات غير ربحية وأن تكون قادرة على تلقي التبرعات من البرامج الخيرية المحلية والوطنية والدولية؛

- تقر بضرورة النظر في المسؤوليات المتزايدة لأولئك الوسطاء على الإنترنت، ولا سيما المنصات على الإنترنت، والتي تعمل من خلال نطاقها الجغرافي الواسع ومشاركة المستخدمين كبوابات رئيسية لنشر الأخبار وتوليد إيرادات مهمة من الأخبار عبر الإنترنت. ينبغي أن يقترن دورهم النشط في تقديم خدمات ذات قيمة عمومية وتأثيرهم في المنظومة الإعلامية الشاملة بمسؤوليات المصلحة العامة التي يتم تطويرها من خلال آليات التنظيم الذاتي أو غيرها

من الإطارات التنظيمية أو مشتركة التنظيم الملائمة والمتناسبة، والتي تهدف إلى ضمان جملة من الأمور منها:

أ) مع مراعاة وضعهم كمصادر هامة للمعلومات والتواصل، أن معايير الوسطاء – التي يقومون من خلالها بانتقاء وتصنيف وترتيب المحتوى عبر الإنترنت ومن ثم التأثير، عبر عمليات موجهة آليا أو بشريا، على بروز الأخبار وإمكانية النفاذ إليها والترويج لها ولإصدارات صحفية أخرى – شفافة وتطبَّق بما يتماشى مع مبادئ حرية التعبير، ولا سيما الحق في تلقي المعلومات ونقلها. وينبغي تطبيق هذه المعايير دون تمييز ضد مصادر الأخبار الفردية و/أو منع النفاذ إلى المحتوى الصحفي القانوني على أساس الرأي السياسي أو غيره من الآراء أو على شكل التعبير، وذلك بغية تحفيز خيارات إعلامية متنوعة؛

ب) في ممارسة وظائفهم الانتقائية أو المشابهة للوظائف التحريرية حيث يقوم الوسطاء بتصنيف المحتوى أو ترتيبه أو عرضه، فإنهم يعملون، بالتعاون مع الجهات الفاعلة في وسائل الإعلام، والمجتمع المدني وغيرهم من الأطراف المعنية الأخرى ذات الصلة، على تطوير آليات ومعايير لتقييم مصداقية وأهمية وتنوع الأخبار والمحتويات الصحفية الأخرى. وينبغي الترويج للمحتوى الذي يتوافق مع هذه المعايير بدلا من المعلومات المضللة وغيرها من المحتويات التلاعبية أو الخبيثة أو الخاطئة بشكل صارخ، لا سيما من خلال عمليات التوزيع المحسنة والمعلومات الواضحة إلى المستخدمين حول كيفية العثور على مصادر الأخبار الموثوق بها والولوج إليها. كما ينبغي أن تلتزم المنصات على الإنترنت بتحسين شفافية ومراقبة موضع الإعلانات على مواقعها الإلكترونية، وذلك لتجنب تحويل الإيرادات من مصادر الأخبار الموثوقة إلى مصادر الأخبار المضللة والمحتوى الخاطئ؛

ت) تقاسم الإيرادات المتأتية من بيع الأخبار وغيرها من المحتويات الصحفي في البيئة الرقمية بشكل عادل، وعند الضرورة، إعادة توزيعها من المنصات على الإنترنت إلى مزودي المحتوى الإخباري، مع ضمان تأثير متوازن لهذا التعامل النقدي على اقتصاديات صناعة وسائل الإعلام. يمكن وضع خطط المساهمة من هذا القبيل عبر برامج طوعية أو آليات تفرضها الدولة وينبغي تطويرها بالتعاون مع أصحاب المصلحة المعنيين. وينبغي أن تشرف عليها هيئة مستقلة وأن تسترشد بمبادئ الشفافية والمساءلة؛ وينبغي أن تضمن

استخدام الأرباح لاستدامة الأخبار وغيرها من المحتويات المنتجة بما يتماشى مع المعايير التحريرية والأخلاقية للمهنة. علاوة على ذلك، ينبغي تيسير تكافؤ الفرص بين وسائل الإعلام والمنصات على الإنترنت من خلال إجراءات مناسبة للولوج العادل إلى البيانات التي يتم جمعها وتقاسمها في خضم عملية توزيع منتوجات الشركات الإعلامية الفردية عبر الإنترنت، بغية تفادي استمرار وضعية المنصات المهيمنة في اقتصاد البيانات وتعزيزها على حساب وسائل الإعلام الإخبارية على الإنترنت؛

- تسلط الضوء على أهمية تزويد الجميع بنفاذ فعال إلى المحتوى الصحفي النوعي، بغض النظر عن مستويات الدخل وأي معيقات أخرى. وينبغي استكمال هذا النفاذ ببرامج إعلامية وبرامج محو الأمية المعلوماتية، بما في ذلك محو أمية البيانات المصممة لرفع مستوى الوعي بين الجمهور بأهمية ديمقراطية حرية التعبير وحرية وسائل الإعلام، والحق في الولوج إلى المعلومات من أجل المصلحة العامة وجودة الصحافة، وفي تثقيف الجمهور على المهارات والمعارف المطلوبة للتعرف على المنتوجات الصحفية ذات الجودة وتشجيعه على المشاركة في مثل هذه الإنتاجات، التي ينبغي أن تكون متاحة وسهلة الولوج بالنسبة لجميع الفئات، بما في ذلك من خلال حلول تكنولوجية بأسعار معقولة؛

- تشجع الحوار المستمر بين كافة الجهات المعنية، وتدعو وسائل الإعلام والصحفيين إلى المشاركة الكاملة في تطوير الإطارات التنظيمية والسياسية الدولية والوطنية ذات الصلة باشتغال قطاع الإعلام؛ وإلى الاهتمام بالفرص الجديدة لتنويع مصادر التمويل؛ وإلى الانضمام إلى الجهود المبذولة في تطوير مشاريع تعاونية ومبتكرة تدعم الصحافة الاستقصائية، وكذلك من خلال هياكل التمويل البديلة؛ وإلى تعزيز مشاركة الجمهور و(إعادة) كسب ثقة المستخدمين من خلال عمليات تحريرية شفافة توفر نظرة ثاقبة حول طريقة جمع الأخبار وكتابتها وتحريرها وعرضها، وعبر زيادة التفاعل مع المستخدمين ومن خلال برامج تثقيفية في مجال الإعلام ومحو الأمية المعلوماتية الموجهة إلى كل من تلاميذ المستوى المبكر من الدراسة والبالغين؛

- تتعهد بمواصلة عملها لوضع المعايير بغية توفير المزيد من التوجيه للدول الأعضاء بشأن هذه القضايا.

إن القدرة المالية للصحافة الجيدة مهددة بشكل خطير، لأن إنتاجها بات مكلفا دون أن يحقق أي فوائد مالية كبيرة. ويرجع هذا الوضع إلى حد كبير لرقمنة قطاع الإعلام مما أضر بالنماذج الاقتصادية التقليدية، وجعل العواقب تتراوح ما بين انخفاض التغطية الإخبارية وفقدان الوظائف وتدهور ظروف عمل الصحفيين وزيادة تركيز ملكية وسائل الإعلام.

وفي هذا الإعلان، تشجع لجنة وزراء مجلس أوروبا الدول على وضع آليات دعم تتكون من مجموعة متنوعة من تدابير تطوير وسائل الإعلام بما فيها القانونية والمالية والجبائية وغيرها، و ذلك بهدف ضمان الاستدامة المالية الأساسية لنظمهم البيئية. وينبغي أن تشمل هذه التدابير المنصات الكبرى على الانترنت التي تجاوزت القنوات التقليدية لتوزيع الأخبار والإشهار. كما يجب أن يقترن دورها النشط وتأثيرها بالمسؤوليات المناسبة بما في ذلك عند الاقتضاء، إعادة توزيع الإيرادات على المزودين بالمحتوى الإخباري.

PREMS 063220

ARA

مجلس أوروبا هو المنظمة الرئيسية للدفاع عن حقوق الإنسان في القارة. يشمل 47 دولة عضوا، بما في ذلك جميع أعضاء الاتحاد الأوروبي. وقعت جميع الدول الأعضاء في مجلس أوروبا على الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وهي معاهدة لحماية حقوق الإنسان والديمقراطية و دولة القانون. تراقب المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان تنفيذ الاتفاقية في الدول الأعضاء.

www.coe.int

COUNCIL OF EUROPE

CONSEIL DE L'EUROPE